



الجلسة ٦٤٨٩

الجمعة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة فيوتي . . . . . (البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد سافرونكوف
	ألمانيا . . . . . السيد بيرغر
	البرتغال . . . . . السيد موريس كابرال
	البوسنة والهرسك . . . . . السيد باربالييتش
	جنوب أفريقيا . . . . . السيد سانغكو
	الصين . . . . . السيد وانغ من
	غابون . . . . . السيد مونغاراموسوتسي
	فرنسا . . . . . السيد بريانس
	كولومبيا . . . . . السيد أوسوريو
	لبنان . . . . . السيد عساف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد كوارى
	نيجيريا . . . . . السيدة أوغو
	الهند . . . . . السيد فيناي كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد دون

## جدول الأعمال

الحالة في غينيا - بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2011/73)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا - بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو  
وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء  
السلام في ذلك البلد (S/2011/73)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧  
من النظام الداخلي المؤقت للمجلس أَدْعُو ممثل غينيا - بيساو  
إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

أطلب من موظف المراسم أن يصطحب دولة السيد  
كارلوس غوميز جونيور، رئيس وزراء غينيا - بيساو، إلى  
طاولة المجلس.

اصطحب السيد كارلوس غوميز جونيور، رئيس  
وزراء غينيا - بيساو، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): باسم المجلس،  
أرحب بدولة رئيس الوزراء كارلوس غوميز جونيور.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت  
للمجلس، أَدْعُو السيد جوزيف موتابوبا، الممثل الخاص  
للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء  
السلام في غينيا - بيساو.

في هذه الجلسة، سأقدم إحاطة إعلامية، عملاً بالمادة  
٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، بصفتي رئيسة  
تشكيل غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في  
جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2011/73،  
التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في  
غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل  
لبناء السلام في ذلك البلد.

أعطي الكلمة الآن للسيد موتابوبا.

السيد موتابوبا (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف  
عظيم لي أن أعرض آخر تقرير للأمين العام عن أنشطة  
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو  
(S/2011/73). كما أنني أقدر إتاحة هذه الفرصة لتبادل الآراء  
مع المجلس بشأن آخر التطورات في غينيا - بيساو. لقد أحرز  
تقدم في البيئة السياسية والأمنية في البلد، رغم أن الحالة  
لا تزال معقدة وصعبة.

إذا أذن لي المجلس، سأركز اليوم على أربعة مجالات  
رئيسية: الجهود المبذولة لتعزيز استقرار مؤسسات الدولة  
وإعطاء دفعة لتنفيذ برنامج إصلاح القطاع الأمني لقطاع  
الدفاع؛ والتقدم المحرز في عملية الحوار والمؤتمر الوطنيين؛  
وآخر التطورات في ما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب  
والإتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة؛ وأخيراً، العلاقة المعقدة  
بين السلطات الوطنية لغينيا - بيساو والشركاء الدوليين.

ويذكر المجلس أنه طلب، في بيانه الرئاسي الصادر  
في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/PRST/2010/15)، من المجتمع  
الدولي وحكومة غينيا - بيساو تقديم الدعم للجماعة  
الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في جهودها الرامية إلى تعزيز  
واستقرار مؤسسات الدولة في ذلك البلد. وكما يدرك  
المجلس مسبقاً، فقد وضعت الجماعة ومجموعة الدول الناطقة  
بالبرتغالية خريطة طريق لدعم تنفيذ برنامج إصلاح قطاع  
الأمن والمساعدة في تعزيز استقرار مؤسسات الدولة  
في غينيا - بيساو. واعتمدت وساطة الجماعة ومجلس الأمن  
خريطة الطريق في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر وأحالتها إلى

للتأكيد على أهمية استمرار الالتزام الراسخ من جانب جميع أصحاب المصلحة الوطنيين، لا سيما القيادة السياسية والعسكرية، بالشراكة مع الجماعة الاقتصادية ومجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية وخريطة الطريق. وبالإضافة إلى جهودي مع السلطات الوطنية، كتبتُ أيضاً، في كانون الأول/ديسمبر، إلى السيد فيكتور غيبهو جيمس، رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية، لأؤكد له مجدداً الضرورة الملحة لاعتماد خريطة الطريق على مستوى رؤساء الدول والحكومات بالجماعة حتى لا يضيع الزخم.

علاوة على ذلك - بما يتفق مع أحكام القرار ١٩٤٩ (٢٠١٠) الذي طلب تقديم معلومات شاملة تتضمن تفاصيل الوسائل والتوقيت والموارد المقترحة ذات الصلة بتنفيذ خريطة طريق الجماعة - اقترحتُ لرئيس لجنة الجماعة أن يبدأ خبراء الجماعة ومجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية العمل جنباً إلى جنب مع نظرائهم الوطنيين بدون مزيد من التأخير، بغية إعداد جداول زمنية ونقاط مرجعية واقعية وفقاً للشروط التي حددها الشركاء الدوليون، لتمكينا من العودة إلى مجلس الأمن في الوقت الملائم. وما زلت واثقا من أن الأمم المتحدة ستكون مهيأة بصورة أفضل لإبلاغ مجلس الأمن في التقرير المرحلي المقبل للأمين العام، عقب نشر بعثة التقييم المشتركة بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية التي طلبتُ القرار نشرها. وسوف تكون تلك الممارسة مهمة أيضاً لإتمام عملية وضع النقاط المرجعية التي يجريها حالياً مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل وضع الصيغة النهائية لخطة العمل الاستراتيجية للبعثة مصحوبة بالنقاط المرجعية الملائمة ووضع استراتيجية للخروج.

وأود أن أؤكد على الزخم الإيجابي الذي نتج عن الشراكة بين الجماعة ومجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية

رؤساء الدول والحكومات في الجماعة لإقرارها بشكل نهائي. ومن المهم مواصلة حث قيادة غينيا - بيساو والجماعة على أهمية تجسيد خططهما لانطلاق برنامج إصلاح قطاع الأمن في قطاعي الدفاع والأمن للإسهام في عملية تحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو بدون تأخير.

وعلى المستوى الوطني، أعطى اعتماد وساطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس الأمن لخريطة الطريق دفعة جديدة لجهود الشركاء التقنيين في إطلاق هذه العملية. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أعربت اللجنة التوجيهية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني، التي يشارك في رئاستها وزير الدفاع، عن انخيازها الكامل لخريطة الطريق، ودعت قيادة غينيا - بيساو والجماعة الاقتصادية إلى تسريع إقرارها بشكل نهائي.

بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الجمعية الشعبية الوطنية، في ٦ كانون الأول/ديسمبر، اتفاقاً ثنائياً بقيمة ٣٠ مليون دولار بين حكومتي أنغولا وغينيا - بيساو لدعم إصلاح القطاع الأمني. وينص ذلك الاتفاق على إنجاز عدد من المهام التي تندرج في إطار الشراكة بين الجماعة الاقتصادية ومجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية وخريطة الطريق، ومن شأنه أن يكمل الجهود الإقليمية لمساعدة حكومة غينيا - بيساو في دفع أولوياتها الوطنية بشأن إصلاح قطاع الأمن. وفي كانون الثاني/يناير، نُشرت أول وحدة من العسكريين وضباط الشرطة الأنغوليين في غينيا - بيساو للعمل مع نظرائهم الوطنيين على وضع خطط لإعادة تأهيل الهيكل التحتي للحيش وصقل خطط التدريب. وقيل لنا إن الجزء الأكبر من الفريق الأنغولي سيجري نشره بنهاية هذا الشهر.

وقد واصلتُ، في الأسابيع الأخيرة، العمل مع السلطات الوطنية، وبخاصة الرئيس ورئيس الوزراء،

تتعلق بالحاجة إلى الفصل بين دور قطاع الدفاع وقطاع الأمن، وبالهيكلة الوظيفي، وتنقل الموظفين على أساس الجدارة، وتحسين شروط الخدمة. وسوف تعنى الخطوة التالية من الحوار الوطني بالمشاورات مع المهاجرين في المنطقة دون الإقليمية وأوروبا، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن تسعة مؤتمرات إقليمية ستعقد في نيسان/أبريل وأيار/مايو في جميع أنحاء البلد، لاختتام العملية التحضيرية للمؤتمر الوطني.

وهناك مجال آخر في إطار الإصلاح المؤسسي شهد إحراز تقدم في الأشهر الأخيرة هو المناقشة البناءة بشأن إمكانية استعراض دستور غينيا - بيساو. وشدد الرئيس ملام باكاي سانها ورئيس البرلمان، في بيانها لدى افتتاح الدورة الأخيرة للبرلمان في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، على الحاجة إلى اعتبار ذلك الإصلاح من أولويات استقرار مؤسسات الدولة. وبمبادرة من اللجنة البرلمانية المكلفة باستعراض الدستور، وبالتعاون مع كلية القانون في بيساو، مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو سلسلة من المناقشات والحلقات الدراسية لأعضاء البرلمان الذين يمثلون جميع الأحزاب السياسية الأربعة في البرلمان.

وكان الغرض من هذه التدريبات، التي نُظمت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وكانون الثاني/يناير ٢٠١١، زيادة وعي الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية بالمسائل الدستورية وحفز التفكير في معوقات عمليات بناء الدولة في غينيا - بيساو، وكذلك زيادة قدرة أعضاء البرلمان على فهم الجوانب المختلفة لعملية وضع الدستور ومبادئ سن القوانين وهياكله وأجهزته.

وسيوصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في عام ٢٠١١ دعم عملية استعراض الدستور بفتح قنوات محلية وإقليمية للحوار السياسي بين

وحكومة غينيا - بيساو، وقد كان لهذا الزخم أثر حاسم في الأشهر الأخيرة على البيئة السياسية والأمنية في البلد. وداوم الرئيس ملام باكاي سانها ورئيس الوزراء كارلوس غوميز جونيور على حوار وثيق في الأشهر الأخيرة بشأن القضايا الداخلية الرئيسية، ومن بينها الإفراج عن الضباط العسكريين الذين كانوا محتجزين بدون محاكمة منذ أحداث ١ نيسان/أبريل. وفي ٢٠ كانون الأول/يناير، بمناسبة يوم الأبطال الوطنيين، أعلن كلا الزعيمين علنا احترامه للآخر وعزمه على تعزيز استقرار المؤسسات الوطنية. ودفعت تلك الخطوة القيادة العسكرية للتأكيد، من خلال رئيس هيئة الأركان العامة، على أن الجيش سيظل بعيدا عن السياسة، والتعهد بدعم الحكومة حتى انتهاء المدة المتبقية من ولايتها ومدة ولاية المجلس التشريعي الحالي، حتى عام ٢٠١٢.

وأحرز تقدم أيضا في الأسابيع الأخيرة في عملية الحوار الوطني، التي يتوقع أن تسفر عن عقد مؤتمر وطني في منتصف عام ٢٠١١. وبدعم مالي وتقني قدمه مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، جرى تنظيم سلسلة مكونة من ثماني مشاورات وطنية في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير مع أفراد من قوات الدفاع والأمن. وقد كشفت تلك الجهود، التي جرت وسط مشاورات مهمة بشأن مسألة خريطة طريق الجماعة الاقتصادية ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية لدعم إصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو، عن رغبة عميقة في التغيير لدى الأفراد.

وشجبت المشاورات، التي شملت أيضا ممثلين من المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام إلى جانب البرلمانيين، المفهوم السليبي عن القوات المسلحة في غينيا - بيساو ومسؤوليتها في الأزمات المتلاحقة التي واجهها البلد. وخرجت الجولة الأولى من المشاورات مع قوات الدفاع والأمن بسلسلة من التوصيات، من بينها توصيات

الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). ويسرني أيضاً أن أتوه بالقرار الذي اتخذته الحكومة، في كانون الثاني/يناير، بإغلاق مهبط الطائرات في كوفار في جنوب البلد، الذي كان يستخدم في رحلات جوية غير مشروعة. وفضلاً عن ذلك، في ١١ كانون الثاني/يناير، اتفق الرئيسان سانها وكوندي في غينيا - كوناكري على توحيد الجهود في مكافحة الاتجار بالمخدرات من خلال تعزيز التعاون بين الوكالة الوطنية الغينية لمكافحة المخدرات ووحدة الجريمة العابرة للحدود التابعة لغينيا - بيساو.

ومن جهة أخرى، في ١٠ شباط/فبراير، أقامت الشرطة القضائية لغينيا - بيساو احتفالاً لحرق المخدرات بالقرب من بيساو، حضره وزير العدل - الحاضر معنا هنا - والمدعي العام، وممثلو السلك الدبلوماسي والصحفيون. وجرى خلال الاحتفال حرق ١٤ كيلو غراماً من الكوكايين، وقرابة ٨٠٠ كيلو غراماً من القنب و ٧١ غراماً من مخدر الكراك، وهي كميات ضبطت خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠. وأشار وزير العدل والمدعي العام في بيانتهما إلى أن الاحتفال يؤكد التزام السلطات بمكافحة تلك الآفة ونفي الشائعات التي تتردد عن إعادة إدخال المخدرات المضبوطة إلى السوق مرة أخرى.

أخيراً، وفي ٢٢ شباط/فبراير، أصدر المدعي العام مرسوماً يقضي باختصاص الشرطة القضائية وحدها بالتحقيقات في القضايا المرتبطة بالاتجار بالمخدرات. ومن شأن تطبيق ذلك المرسوم أن ييسر عمل الشرطة القضائية والتعاون بين المؤسسات الشرطة المعنية.

وإلى جانب هذه التطورات المشجعة، من الأهمية، في رأيي، أن الحكومة تواصل إبداء عزمها على مكافحة هذه الآفة، بما في ذلك من خلال تعبئة الموارد البشرية والمالية الكافية لوحدة الجريمة العابرة للحدود المنشأة حديثاً.

أعضاء البرلمان والفئات المعنية الرئيسية، من أجل جمع وجهات النظر بشأن أفضل الترتيبات والمبادئ والخيارات السياسية لسن القوانين التي تكفل دوام الاستقرار والأمن والديمقراطية والتنمية في غينيا - بيساو.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، ما زال يتعين إحراز الكثير من التقدم في جوانب مهمة أخرى، وبخاصة مكافحة الإفلات من العقاب ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وفيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، فعلى الرغم من الإفراج، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، عن الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة وضباط آخرين كانوا محتجزين منذ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بدون تطبيق الإجراءات القانونية الواجبة، لم يُحرز تقدماً يذكر على الجبهات الأخرى، مثل التحقيقات في الاغتيالات التي وقعت في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٠٩.

وما زلت أدعو إلى مزيد من الوضوح والشفافية من جانب السلطات القضائية في غينيا - بيساو كيما يتسنى لها حشد الدعم بين الشركاء الدوليين لانتهاء من هذه التحقيقات. ومع ذلك، يؤسفني القول إن كلاً من حكومة غينيا - بيساو ومكتب المدعي العام لم يقدموا حتى الآن صورة دقيقة لوضع هذه التحقيقات، وهناك شواغل متزايدة في غينيا - بيساو على أن إطلاق سراح كل الضباط المحتجزين على ذمة هذه التحقيقات ربما كان محاولة أخرى لتجميد العملية.

أما فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، فقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات تستحق الذكر. ومنها، كما يعلم المجلس، إنشاء وحدة للجريمة العابرة للحدود، في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة

عنها في مراسلته فيما يتعلق بمصادر زعزعة الاستقرار في البلد والحاجة إلى التصدي لها. واتخذت الحكومة أيضاً خطوات إيجابية حيث أوفدت وفداً برئاسة وزير خارجيتها، الحاضر معنا أيضاً، يضم المتحدث باسم الرئيس ورئيس أركان القيادة العامة للقوات المسلحة وممثل عن رابطة حقوق الإنسان - وهو موجود في القاعة أيضاً - إلى عدة عواصم أوروبية لعقد اجتماعات ثنائية مع أصحاب المصلحة المعنيين والإعداد للمشاورات التي من المقرر أن تعقد في آذار/مارس في بروكسل.

وبالترااف، توجه رئيس الوزراء إلى داكار سعياً إلى دعم إقليمي لغينيا - بيساو في المشاورات الوشيكة مع الاتحاد الأوروبي والاجتماع مع سفراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المعتمدين في بيساو ولكن مقيمين في داكار.

وفي رأيي، إن هذه الخطوات دليل على تغير نهج القيادة في غينيا - بيساو، التي تبدو مستعدة لاستخدام هذه الفرصة السانحة التي وفرتها المشاورات مع الاتحاد الأوروبي في معالجة جادة للمسائل التي أثار الخلاف ودفعت الاتحاد الأوروبي إلى تعليق دعمه لإصلاح القطاع الأمني في غينيا - بيساو. ويحدوني الأمل في أن تفضي هذه المشاورات إلى نتائج ملموسة وتسهم في إعادة انخراط الاتحاد الأوروبي كشريك رئيسي في دعم الإصلاح في غينيا - بيساو، جنباً إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والدول الأعضاء في كل منها.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد موتابوبا على إحاطته الإعلامية، وأعطي الكلمة الآن لدولة السيد كارلوس غوميز جونور، رئيس وزراء غينيا - بيساو.

**السيد غوميز** (غينيا - بيساو) (تكلم بالبرتغالية، وتولى الوفد الترجمة إلى الإنكليزية): باسم حكومة جمهورية

وفي غضون ذلك، فإن وضع ترتيبات للسماح للسفن الأجنبية بالقيام بدوريات في المياه الإقليمية قبالة سواحل غينيا - بيساو والقيام بأنشطة خفر مشتركة مع شرطة غينيا - بيساو سيكون أيضاً علامة على التزام الحكومة الراسخ بإحراز تقدم بشأن هذه المسألة الهامة.

ولا يسعني أن أحتتم بياي بدون التنويه بالدور الهام الذي يواصل الشركاء الإقليميون والدوليون الاضطلاع به في تثبيت استقرار المناخ السياسي والأمني في غينيا - بيساو. وإلى جانب الشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية - التي لم تتحقق بعد على أرض الواقع - من الأهمية أن نؤكد أن تحسن المناخ السياسي والأمني يرجع بدرجة كبيرة إلى الإعلان، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، عن بلوغ البلد نقطة الإنجاز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد أثار ذلك التطور تفاؤلاً حذراً ورفع معنويات حكومة كارلوس غوميز جونور، الموجود معنا هنا، الذي عمل من أجل تحسين مناخ الاقتصاد الكلي في غينيا - بيساو. غير أنه ينبغي لقيادة غينيا - بيساو ألا تتوول مظاهر تشجيع المجتمع الدولي هذه باعتبارها علامة على أن التوجهات والآثار السلبية لأحداث ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ قد عولجت بالكامل.

إن قرار المفوضية الأوروبية ومجلس أوروبا في ٣ شباط/فبراير بإجراء مشاورات مع سلطات غينيا - بيساو، بموجب المادة ٩٦ من اتفاق كوتونو، هو دليل آخر على استمرار الشواغل بين الشركاء الدوليين فيما يتعلق بعناصر زعزعة الاستقرار المتبقية في البلد.

ومع ذلك، فقد أثلجت صدري الاستجابة البناءة للسلطات الوطنية في غينيا - بيساو لدعوة الاتحاد الأوروبي إلى إجراء مشاورات، حيث تضمنت أن السلطات في غينيا - بيساو تشاطر الاتحاد الأوروبي شواغله التي أعرب

التي تحدث في البلد والتي أسهمت في تحقيق السلام والاستقرار بطريقة لا رجعة عنها.

لقد تأثر المناخ السياسي في غينيا - بيساو خلال دورة المجلس التشريعي الحالي بصورة سلبية جراء المظاهر المختلفة لعدم الاستقرار التي حدثت في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، على الرغم من العلامات الإيجابية التي شهدناها في البداية. وأدت الانتخابات التشريعية التي جرت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ إلى تكوين أغلبية برلمانية، مما أظهر قدرا من عودة الاستقرار في مجال الحكم. وبتشكيل حكومة جديدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، فقد أثبتت غينيا - بيساو منذ منتصف العام الحالي أنها قطعت صلتها بالماضي حقا، مبدية استعدادها للحكم بفعالية وكفاءة وكفالة حدوث تحسن تدريجي في الأحوال المعيشية لشعبها.

غير أن الأحداث المأساوية التي وقعت يومي ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩، والتي أدت إلى وفاة اثنين من كبار مسؤولي البلد، رئيس الجمهورية ورئيس أركان القوات المسلحة، وأدت لاحقا إلى وفاة سياسيين هامين، كان لها تأثير مدمر على صورة البلد وأظهرت هشاشة الحالة السياسية وحالة التنمية الوطنية. ومع ذلك فإن من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن الجهود الحازمة للحكومة خففت من آثار تلك الأحداث لدرجة أنها لم تؤثر لا على النظام الدستوري ولا على الإصلاحات الاقتصادية والإدارية. وأنعش النجاح في إجراء انتخابات رئاسية مبكرة الآمال في بدء دورة سياسية جديدة في ظل استقرار مؤسسي قوي، يركز على أغلبية حقيقية وحكومة ورئيس يدعمها هذا المظهر من مظاهر القوة السياسية.

بيد أن الانتفاضة العسكرية التي حدثت في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ واعتقال رئيس أركان القوات المسلحة السابق وتعيين قيادة عسكرية جديدة أمور أدرجت

غينيا - بيساو، وبالأصالة عن نفسي، أود أولاً أن أحيي جميع الحاضرين وأن أشكر المجلس على إتاحة هذه الفرصة والشرف الممنوح لي لمخاطبة أعضاء مجلس الأمن. وبما أن هذه أول مرة أشارك في جلسة لمجلس الأمن، أود أن أعرب عن تقديري الخاص للدور الذي تضطلع به هذه الهيئة في صون السلام والأمن الدوليين.

إن بلدي يقر بجهود الأمم المتحدة للنهوض بالاستقرار والسلام من خلال تمثيلها الدائم في بيساو، الذي يوفر للأمين العام المعلومات المتعلقة بتطور الحالة، ونحن ممتنون لهذه الجهود.

تعقد هذه الجلسة في مرحلة بالغة الأهمية في حياتنا الوطنية، مع بدء المشاورات مع الاتحاد الأوروبي، في إطار المادة ٩٦ من اتفاق كوتونو، لمناقشة الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون. وكنتمهيد لتلك المحادثات، ارتأت مؤسسات الجمهورية والاجتمع المدني من الأهمية أن تنفذ تدابير للتوعية والإعلام فيما يتعلق ببعض الأطراف الفاعلة والشركاء في التنمية، لتبني بذلك جسوراً للحوار لمساعدة حكومتنا في التغلب على الصعاب التي تشوب علاقاتنا الحالية مع بعض شركائنا المحليين والأجانب.

وفي هذا السياق، قمت مؤخراً بزيارة جمهورية السنغال المجاورة، حيث تشاطرت بعض شواغلي وأفكاري مع ممثلي بلدان صديقة. وفي هذا الإطار، لا بد لي أن أضع بياني هذا، الذي سأتناول فيه بعض التطورات السياسية والاقتصادية الأخيرة وأتشاطر مع المجلس رؤيتنا ونظرتنا للمستقبل والخيارات الممكنة أمامنا للتغلب معاً على التحديات الصعبة التي تواجه بلدنا.

سمحوا لي إذاً أن أتكلم عن الجهود التي اضطلع بها شعب وحكومة جمهورية غينيا - بيساو للنهوض بالتغيرات

في البلد؛ بل لا بد من العمل بعزم. وفي هذا السياق، فإن نقص الموارد المالية، أو مشروطيتها، يمثل إحدى العقبات الرئيسية التي تؤثر سلباً على دينامية العملية. ولا يبدو لنا أنه من المشروع محاولة تحقيق الإصلاح بدون المشاركة النشطة لمن سيستفيدون منه، ومشروعية الأمر تقل حتى عند جعله مشروطاً باستراتيجيات أو حقائق لا تمت بصلة لغينيا - بيساو. ومن المهم أن نعلن بقوة أن غينيا - بيساو هي التي يجب أن تنفذ عمليات الإصلاح، لأن الإصلاح لا يمكن أن ينجح ويحقق أهدافه إلا في حالة ملكية غينيا - بيساو لتلك العمليات.

وعلى الرغم من الصعوبات التي ذكرتها، فقد نفذت الحكومة بنجاح تدابير إصلاحية هامة. ففي عام ٢٠٠٨، أحررت الحكومة تعداداً حيوياً للقوات المسلحة، وبعد ذلك بسنة في عام ٢٠٠٩، انتهت من تعداد للمتطوعين الذين يقاثلون من أجل الحرية والأمن. وانتهت الحكومة من صياغة واعتماد الخطة ذات الأولوية لإصلاح قطاعي الأمن والدفاع وخطتها التشغيلية الموازية، مما سيعطي زخماً أكبر للإصلاح. وإلى جانب إعادة التأهيل المادي للتكنات باعتبارها وسيلة لتوفير ظروف معيشية كريمة لقواتنا العسكرية والشرطية، فإن هذه الجهود تشمل تدابير ستساعد على تعزيز الاحتفاظ بأفراد قواتنا العسكرية وزيادة تأهيلها مهنيًا وإنشاء صندوق للمعاشات التقاعدية والبرامج المرتبطة به. وقد أتاح ذلك استعراض الإطار القانوني للبعثة الجديدة وولاية قوات الدفاع والأمن؛ والتدشين الرسمي، في حزيران/يونيه ٢٠١٠، لحملة توعية وطنية بشأن إصلاح قطاعي الدفاع والأمن؛ وإنشاء صندوق معاشات تقاعدية خاص سيضمن الدفع الفوري لمستحقات الضباط العسكريين عند بلوغهم سن التقاعد. وستدير مؤسسة مالية الصندوق، القائم على تبرعات الشركاء في التنمية والحكومة ذاتها، إدارة مستقلة من خلال عملية عامة تنافسية بدأت بالفعل من أجل ضمان الشفافية والأمن.

مسألة عدم الاستقرار السياسي في جدول أعمال غينيا - بيساو، مما أثار قلق المجتمع الدولي. وأظهر ما اقترن بتلك الأحداث من عنف وعدم استقرار سياسي أن العملية الديمقراطية في بلدنا لم تتوحد تماماً. ومن الواضح أنه لكفالة سيادة القانون، لا يكفي وجود دستور تقدمي يحدد مبادئ وقواعد العملية الديمقراطية أو إجراء انتخابات ناجحة.

واضطررنا في ذلك السياق للتعامل مع عدد من المسائل: على سبيل المثال، كيفية التغلب على الأزمات السياسية والعسكرية المتعاقبة؛ وكيفية استعادة الحد الأدنى من التوازن الاجتماعي؛ وهل ينبغي أن يكون ضباط الجيش الضالعون في الانتفاضة جزءاً من الحل أم المشكلة، أو هل ينبغي تهميشهم في الحوار؛ والآثار التي قد تنشأ عن هذا الموقف أو ذلك.

وكما يدرك المجلس دونما شك، فإن الحكومة وحدها لا يمكن الإجابة على كل هذه الأسئلة في دولة هشة، ذات نظام دفاعي وأمني محفوف بالمخاطر. والحكومة ليس لديها أي شك في الضرورة الملحة لإجراء إصلاحات في مجالات الأمن والدفاع والعدالة. وفي الحقيقة، هناك الآن توافق وطني في الآراء على أن إصلاح الدفاع والأمن سيكون وسيلة جيدة لحل المشاكل التي نصادفها في هذا القطاع، لأنه ينطوي بحكم الأمر الواقع على رؤية واستراتيجية لتحديث قوات الأمن والقوات المسلحة وتحويلها إلى أطراف فاعلة لصنع السلام وتوطيد سيادة القانون. وفي الظروف المحددة التي تعين علينا اتخاذ قرارات في ظلها، بدا لنا من المهم تعزيز الحوار بين الأطراف الفاعلة من أجل الحد من الخوف وانعدام اليقين، وذلك هو ما كان ولا يزال يجري القيام به على مستوى الوحدات العسكرية وفي المجتمع بصفة عامة.

غير أنه لا يكفي أن تتوفر الإرادة السياسية والقدرة على تحديد وتقليل المخاطر التي تهدد مناخ السلام والاستقرار



بلدنا، بما في ذلك المساهمات التقنية والمادية والمالية الكبيرة التي قدمتها حكومة أنغولا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. وكما يعلم المجلس، فإن جمهورية أنغولا، شقيقتنا وصديقتنا، تبرهن بشكل عملي على تضامنها الذي أظهرته على الصعيد السياسي، بما يضمن قدرتنا على دفع الإصلاحات قدما. غير أنه من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن الموارد المالية المقدمة، برغم أهميتها ووثيقة الصلة، ليست كافية بعد لتغطية جميع البرامج الفرعية التي ذكرتها.

ويتمثل عامل آخر يهدد الاستقرار الاجتماعي في ضعف قدرات قطاع العدالة لدينا على التصدي للجريمة. ويوحى ذلك بأن بلدنا أصبح مكانا للإفلات من العقاب. ونعي أن الدولة قدرتها محدودة على إنزال العقاب بسبب النقص في السجون واستمرار عصيان جماعات معينة والفساد. هناك مسألة مستمرة في هذا الصدد تتعلق بالتأخيرات في التحقيق في جرائم تورط فيها مسؤولون كبار بالدولة. ويولد هذا الشك وعدم اليقين بشأن الموقف الحقيقي للدولة تجاه مثل هذه الجرائم.

وأود أن أؤكد أن الحكومة التي أقودها ستواصل بذل كل جهد، بوصفه التزاما من جانبها، بالاضطلاع بمهامها في حدود الوسائل المادية والفنية والمالية المتاحة لمكتب المدعي الوطني. ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن الحكومة لا تزال تنتظر الدعم الذي طلبته من المجتمع الدولي بعد الأحداث المأساوية في آذار/مارس. والغرض من تلك الطلبات - التي قدمت عن طريق الأمين العام والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية - مساعدة التحقيقات على الاستفادة من الدعم الفني للخبراء الدوليين، كما حدث في جمهورية غينيا، جارتنا.

وقد جرى إنشاء مركز توثيق في مجلس الشعب الوطني لتحسين القدرات التقنية للجنة الخاصة المعنية بالدفاع والأمن، بهدف تمكينها من متابعة عملية إصلاح بشكل أفضل وتحسين المراقبة السياسية والديمقراطية لتلك العملية. وبالاستفادة من الموارد المحلية وبمشاركة المهندسين العسكريين، أعيد تأهيل قلعة أمورا في بيساو، وكذلك بعض الثكنات. كما أعدنا تأهيل الثكنات في غابو وكويبو باستخدام موارد أجنبية. وأنشأنا مركزا للتدريب لقوات الأمن تمهيدا لإنشاء أكاديمية للشرطة مستقبلا، والتي تلقت وزارة الداخلية منشآتها بالفعل.

ويعمل مختبر حاسوبي وطني ومركز وطني للتدريب رسميا منذ عام ٢٠١٠. ويهدف المركز إلى تعزيز تدريب العناصر العاملة في مجال الأمن الداخلي والتحقيقات الجنائية. وقد تخرج في المركز بالفعل ٣٨٠ من أعضاء شرطة النظام العام والشرطة القضائية ودائرة الأمن والمعلومات ودائرة الهجرة. ويجري تدريب قوات الأمن في بافاتا وغابو لمساعدة عناصرها على التصدي للاتجار بالأطفال والقضاء على العنف، ولا سيما العنف الجنساني.

وقد أنشأنا ونشرنا أيضا فرقة شرطة نموذجية في سياق نموذج جديد للشرطة يركز على المواطنة وخفارة المجتمعات المحلية. وشرعنا في عملية تسجيل واختيار عناصر الأمن ومنحهم شهادات اعتماد في مسعى إلى إعادة تشكيل وتطوير قدرات تلك القوات. وأنشأنا وحدات للمراقبة والتحقيق لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة عبر الوطنية. وتبرهن هذه الأنشطة جميعا على التزام الحكومة بتنفيذ الإصلاح وتوضيح رغبتنا في احترام الالتزامات التي تعهدنا بها لشركائنا في التنمية.

وجرت معالجة نقص مواردنا بشكل جزئي وحصلنا على دفعة هامة بفضل المساعدة التي قدمت إلى حكومة

بالمخدرات في غينيا - بيساو، الذي عقد في لشبونة في عام ٢٠٠٧، وتعزيزها بحيث يمكن أن تتضمن ظاهرة الإرهاب، المرتبطة ارتباطا وثيقا اليوم بالاتجار بالمخدرات. يتزايد الشعور بالإرهاب في منطقتنا دون الإقليمية، نظرا لهشاشة دولنا وعدم سيطرتها على مناطق شاسعة من أراضيها والحماية والدعم التي يتلقاها الإرهابيون من بارونات المخدرات وكراتلات المخدرات. ولذلك السبب، تستحق البلدان مثل غينيا - بيساو، المتورطة رغم إرادتها في دائرة الاتجار بالمخدرات اهتماما خاصا من المجتمع الدولي، لأن مخاطر التسلسل المحتمل للشبكات الإرهابية إلى أراضيها حمة وذات عواقب لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للأمن الإقليمي والعالمي.

وفي هذا السياق، لا بد من تنفيذ اتفاقي مكافحة الاتجار بالمخدرات اللذين وقّعنا عليهما مع الولايات المتحدة الأمريكية وفتزويلا بسرعة، ولا سيما مع وجود أكثر فعالية للقيادة الأفريقية التي أنشأتها الحكومة الأمريكية مؤخرا. وكما قلت من قبل، فإن غينيا - بيساو ليست دولة مخدرات ولا تملك الموارد اللازمة للتصدي بنجاح بمفردها للاتجار بالمخدرات والإرهاب.

وأشير أيضا إلى انعدام الحوار باعتباره عائقا أمام الاستقرار الاجتماعي وتجري معالجته بإقامة جسور الحوار بين الغينيين. وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، بدأت مبادرة أطلقتها الجمعية الشعبية الوطنية، بدعم رئيس الجمهورية، عملية الحوار والاستماع إلى المجتمع عموما وأعضاء الجمعية بصفة خاصة. وأطلق عدد كبير من المبادرات، أود أن أسلط الضوء من بينها على عقد مؤتمر وطني للسلام والمصالحة جمع بين كل أصحاب المصلحة في البلد.

وأخيرا، جرى تعزيز التعاون المؤسسي بين مختلف أفرع الحكومة عن طريق الحوار الدائم والعمل المشترك بين الرئيس ورئيس الوزراء بشأن القضايا الرئيسية التي تواجه

ومن الأهمية بمكان أيضا التأكيد على التغييرات المؤسسية الجارية لإصلاح النظام القضائي وتحسين عمله، تمشيا مع الاحترام الكامل لمبادئ الديمقراطية، ولا سيما الفصل بين السلطات. وشأنه شأن إصلاح القطاع الأمني والدفاعي، يقوم الإصلاح القضائي المحدد في الخطة الوطنية التي أجيّزت مؤخرا على الموارد البشرية والتدريب ويركز على احترام سيادة القانون، بغية بناء نظام قضائي جديد لا يكون فيه مكان للإفلات من العقاب.

يتمثل العامل الآخر المزعزع للاستقرار في استخدام بلدنا نقطة عبور للمخدرات. تلك إساءة استغلال لبلدنا، ندينها، وتشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في منطقتنا دون الإقليمية. لكن من المهم الإشارة إلى أن بلدنا لا يجني ربحا من المخدرات، ولا ينتج المخدرات. بل على العكس، لقد كافح آفة المخدرات بكل ما يملك من قدرة. إن إعادة تأهيل مرافق السجون والتدريب الفني للشرطة جزء من هذا المسعى، الذي سيكتسب زحما أكبر مع دخول خطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومبادرة ساحل غرب أفريقيا حيز النفاذ. وفي هذا السياق، أنشأ بلدنا للتو وحدة أخرى لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية تشمل إشراك وزراء العدل والداخلية والمالية.

إن عمليات مصادرة المخدرات الأخيرة، بمساعدة الجيش، ومصادرة الطائرات المستخدمة في تهريب المخدرات وبيعها في مزادات علنية وتدمير مهابط الطائرات والتدمير الفعلي للمخدرات والذخائر والمتفجرات علامات ملموسة على جهودنا ودليل على أنها تحقق نتائج إيجابية. إن نجاح هذا الجهد لمكافحة الاتجار بالمخدرات يستلزم، بالطبع، دعما ماليا وماديا وفنيا أكثر ثباتا وأكبر نطاقا.

وفي رأينا، يجب مراجعة الاستراتيجية التي حددها حكومتنا وعرضتها خلال المؤتمر الدولي المعني بالاتجار

إن الفقر أصل الكثير من العزل الاجتماعية وانعدام الاستقرار والتوتر والجريمة. إن الحرمان المزمّن الذي يتلوي بعض القطاعات في مجتمعنا هو سبب السلوك الذي يقوض السلام والاستقرار. إن غينيا - بيساو، نظراً لصغر مساحة أراضيها وقلة سكانها وكوّنهم من الشباب وإمكاناتها الاقتصادية القوية، لديها ما فيه الكفاية من الموارد الممكنة للقضاء على الفقر.

ونظراً لتحديات التنمية التي تواجه بلدنا، وما لدينا من مواطن قوة وضعف، فقد قامت الحكومة باستعراض استراتيجيتها العامة للحد من الفقر. وبموجب استراتيجيتنا الوطنية الثانية للحد من الفقر، سنواصل خلال السنوات الخمس المقبلة التركيز على التحديث والسياسات التي تسعى إلى تحسين الحصول على الخدمات الاجتماعية، وتعزيز القطاعات ذات إمكانات النمو الأكبر، مثل الزراعة والصناعات الزراعية والمصائد والسياحة والتعدين. وتُتبع الاستراتيجية لتوليد نمو سريع ودائم عن طريق تنويع القطاعات وفتح الاقتصاد أمام التجارة الإقليمية والدولية والاستثمار الأجنبي. وهذا يتطلب توسعاً كبيراً في القطاع الخاص وتحسين الشفافية في مناخ الاستثمار. ويعتمد النجاح على الدعم الفعال من المجتمع الدولي، لا سيما في القطاعات الاجتماعية وإعادة التأهيل وتشييد الهيكل التحتي الأساسي الذي دُمّر إلى حد كبير أثناء الصراع السياسي والعسكري.

يعتمد نجاح البلد اقتصادياً على الاستقرار السياسي والسلام. ولذلك، لا تزال الإصلاحات في قطاعات الدفاع والعدل والأمن والإدارة العامة تمثل أولويات بالنسبة لنا. ومن الواضح لي أن السير مرة إلى الأمام ومرة إلى الخلف في عملية توطيد الحكم الديمقراطي قد يؤدي إلى تحفظات لدى اتخاذ بعض الشركاء قراراتهم. بمواصلة تقديم الدعم لغينيا - بيساو. ومع ذلك، أريد أن ألفت الانتباه إلى حقيقة أن بعض الناس يخشون التغيير بسبب غياب المعرفة أو المعلومات. وكان هذا الخوف واضحاً بين الطبقة العسكرية، التي اعتبرت أن

البلد. ومن بين النتائج الملموسة زيادة التآزر بشأن مسائل السياسة الخارجية، مما أدى إلى إضفاء الاستقرار على العلاقات الخارجية.

إن التطورات الأخيرة في المجال الاقتصادي واعدة للغاية. إذ يمكن توسيع المكاسب التي حققناها إن تسنى تأكيد استمرار مشاركة المجتمع الدولي ودعمه. لقد حصل البلد للتو على إعفاء ضخّم من الدين - حوالي ١,٢ بليون دولار - نتيجة للتقدم الذي تحقّق في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتحسين مناخ الأعمال. وفي ما يتعلق بإدارة المالية العامة، أدت الإصلاحات إلى تحسين الأداء المالي وساعدت في تخفيض العجز الأولي. إن الزيادة في الإيرادات الداخلية ودعم الموازنة سيمكّنان الحكومة من تحقيق استقرار بعض المدفوعات، ولا سيما مرتبات موظفي القطاع العام ومدفوعات الدين المحلي، ومن ثم المساهمة في استعادة الثقة في الاقتصاد وسيولة النظام المصرفي وتخفيف التوترات الاجتماعية.

وفي ما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال، يجري تنفيذ إصلاحات تهدف إلى تقليص البيروقراطية وتبسيط وتيسير إقامة الشركات ومنح التراخيص للمشاريع الخاصة. وبغية اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بدأ تنفيذ برنامج إعادة هيكلة واسع في بعض القطاعات، بما في ذلك الطاقة والاتصالات والموانئ.

وفي القطاع الاجتماعي، هناك تحسن بطيء في مؤشري قطاعي الصحة والتعليم، ولا يزال البلد يواجه تحديات كبيرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يزال الفقر يتلوي جزءاً كبيراً من السكان. وعلى الرغم من التقدم الذي حققناه والديناميات الداخلية التي أتاحت فرصاً كثيرة جداً للغنيين، لا يزال البلد واقفاً في برائن الفقر. ومن المفجع أن الفقر لا يزال يؤثر على ٦٠ في المائة من السكان الغنيين.

وللاستفادة من مشاركتنا في هذه الجلسة الهامة، لا يسعنا إلا أن نعرب عن قلقنا إزاء الأحداث التي وقعت في أعقاب الانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار، فضلا عن المظاهرات الأخيرة في تونس ومصر، التي لا يزال من المنتظر أن تظهر تداعياتها في بلدان أخرى في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وباعتبارنا بلداً يمر بصعوبات، وقد خبرنا عواقب الحرب والعنف، فإننا نحث الأمم المتحدة وجميع البلدان المحبة للسلام على التحرك من أجل البحث عن حلول سريعة، وتجنب حدوث مزيد من الكوارث، التي قد يكون لها آثار مدمرة على مستقبل ديمقراطياتنا ومستقبل العالم بصفة عامة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً تقديرنا لجميع أعضاء مجلس الأمن الحاضرين هنا، وأعرب عن ارتياحي لهذه الجلسة، التي كانت قيمةً في رأيي إذ قرّبت بيننا أكثر في هذه اللحظة الحاسمة في الحياة السياسية والاقتصادية لبلدي.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أشكر دولة رئيس الوزراء كارلوس غوميز جونيور على بيانه.

سأقدم الآن إحاطة إعلامية بصفتي رئيسة لتشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

أرحب ترحيباً حاراً بمعالي كارلوس غوميز جونيور، رئيس وزراء غينيا - بيساو، وأشكره على البيان الذي قدمه. كما أرحب ترحيباً حاراً بوزراء الخارجية والدفاع الوطني والعدل والاقتصاد والتخطيط والتكامل الإقليمي، والأعضاء الآخرين في وفد غينيا - بيساو. إن وجود مثل هذا الوفد الرفيع المستوى في هذه الجلسة، وفي اجتماع التشكيلة الذي عقدناه أمس، مؤشر واضح على التزام البلد بزيادة تعاونه مع المجتمع الدولي.

وأثني على رئيس وزراء غينيا - بيساو لبيانه الشامل الذي أدلى به للتو، ويتيح لنا أن نقدر بشكل أفضل

الإصلاح من شأنه أن يؤدي إلى عواقب سلبية على مكانتها الاجتماعية ونوعية حياتها. وأدت حملات التوعية المكثفة والمناقشات الاستراتيجية لعملية المصالحة إلى نتائج إيجابية في هذا الصدد.

يجب ألا نعتبر عدم الاستقرار والأزمات الدورية مصيراً محتوماً. وليست غينيا - بيساو بالدولة الفاشلة. نحن ندرك مدى هشاشة مؤسساتنا، لكننا مصممون على المضي قدماً في إصلاحات واسعة واستراتيجية وهيكلية، وتكثيف مكافحة تهريب المخدرات، وتعزيز النمو الاقتصادي الطويل الأمد والمستدام. ولدينا جدول أعمال طموح جداً لبلدنا. ويعتمد تجسيده على عدد من العوامل، بما في ذلك الجهود الداخلية والخارجية.

وتواصل الحكومة التشديد على الحاجة إلى مشاركة أكبر من جانب المجتمع الدولي. لقد تلقى بلدي إشارات مشجعة من بعض الدول التي تعتقد، بالرغم من شعورها بالقلق إزاء المشاكل التي نواجهها، أن أمام غينيا - بيساو فرصاً هائلة للسير على طريق التنمية إن هي استمرت في التوجه الذي يأتي بالسلام والتقدم.

إن الاتحاد الأوروبي جهة فاعلة عالمية، تضطلع بدور محوري في تنمية الشعوب. ونحن نعتقد أنه ينبغي أن يستمر في الاضطلاع بأعماله في البلد، فهي أعمال إيجابية جداً، وتسهم في تغيير حياة الناس نحو الأفضل، وتجعل من الممكن تعزيز التغييرات التي ننشدها جميعاً.

ونحن نعول على دعم جميع أعضاء مجلس الأمن في المشاورات التي سنبدؤها قريباً مع الاتحاد الأوروبي. إن نوعية التقرير، الذي قدم للتو إلى المجلس (S/2011/73)، دلالة لا لیس فيها على أن أعضاء المجلس يتابعون عن كثب الأحداث في بلدنا، وأن جهود غينيا - بيساو والتزامها يستحقان ثقة المجلس.

حلقة حميدة، لأنها، ضمن آثار إيجابية أخرى، ستطبع علاقات غينيا - بيساو مع الدائنين الخارجيين - وخصوصاً أعضاء نادي باريس، والمؤسسة الدولية للتنمية، وصندوق التنمية الأفريقي - وربما ستؤدي إلى زيادة تخفيف أعباء الديون، وإرسال إشارة إيجابية إلى المانحين الدوليين والمستثمرين، وخفض اعتماد البلد على المعونات للميزانية، وتوسيع مجاله المالي للبرامج الاجتماعية؛ وإظهار التقدم الذي أحرزته حكومة غينيا - بيساو في إدارة الاقتصاد الكلي والاعتراف بذلك، مما سيعزز بالتأكيد السلطات المدنية والمؤسسات في البلد. لقد انفتحت نافذة أمل جديدة لغينيا - بيساو.

وكما أشار الأمين العام في تقريره (S/2011/73)

الصادر مؤخراً، فإن الإصلاحات الأساسية في مجالي الاقتصاد والإدارة العامة تمضي قدماً بينما تسعى حكومة غينيا - بيساو إلى تحسين الانضباط المالي. وكان من المتوقع أن يصل النمو الاقتصادي إلى ٤ في المائة في عام ٢٠١٠، مقارنة بـ ٣ في المائة في عام ٢٠٠٩. كما نجحت الحكومة في زيادة الإيرادات الضريبية في سياق الإصلاحات المالية، وتوقع أنه ستوفر لديها في عام ٢٠١١ الموارد المالية اللازمة لتغطية الإنفاق بعد دفع الرواتب.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن اللجنة التوجيهية المشتركة التابعة لصندوق بناء السلام وافقت على خطة أولويات بناء السلام لغينيا - بيساو للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، التي تحدد الأولويات الرئيسية لبناء السلام في فترة السنتين إلى الثلاث سنوات القادمة، وخصوصاً لتعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون، وإنعاش الاقتصاد وتنشيط الخدمات الاجتماعية الأساسية. وفي هذا الصدد، نرحب بتوصية الأمين العام بتخصيص ما يصل إلى ١٦,٨ مليون دولار للصندوق لتنفيذ خطة العمل ذات الأولوية.

التحديات الكثيرة التي تواجه غينيا - بيساو، والفرص التي أمامها. وأشكر أيضاً الممثل الخاص للأمين العام، السيد جوزيف موتابوبا، على إحاطته الإعلامية وعمله الجدير بالثناء في بيساو.

في الأشهر القليلة الماضية، دأبت التشكيلة على تركيز عملها على مجالات محددة، ولا سيما إصلاح قطاع الأمن، وسيادة القانون، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والإفلات من العقاب، ومعالجة شواغل الشباب والنساء ودعم بناء المؤسسات. ولم تغب عن أذهاننا أهمية تشجيع تهيئة فرص العمل وتعزيز قوة الاقتصاد بوصفهما عنصريين حاسمين في استراتيجية بناء السلام.

وفي اجتماع عقده التشكيلة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، قدم ممثلاً صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إحاطة إعلامية إلى الأعضاء. وأبرز الممثلان التقدم الملحوظ الذي أحرزته غينيا - بيساو في السنوات الأخيرة في مجالات إدارة الاقتصاد الكلي والمالية العامة، مما أسفر عن تحقيق النمو الاقتصادي وانخفاض التضخم وزيادة في تحصيل الإيرادات. وكان تقديرهما أن غينيا - بيساو تسير على الطريق الصحيح للوصول إلى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبناء على المناقشات التي أجريت مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تشجع أعضاء التشكيلة لدعم مداورات مجلسي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن غينيا - بيساو.

في كانون الأول/ديسمبر الماضي، أعلن مجلسا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن غينيا - بيساو قد وصلت إلى نقطة الإنجاز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وقرراً تأييد تخفيف عبء الديون عن البلد بمبلغ قدره ١,٢ بليون دولار. إنني واثقة من أن التدابير التي اتخذتها المؤسسات المالية الدولية ستساعد غينيا - بيساو في دخول

الإقليمية التي أعدها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومبادرة ساحل غرب أفريقيا. وفي هذا الصدد، نرحب برسالة رئيس الوزراء كارلوس غوميش جونيور إلى الأمين العام في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ التي يعرب فيها عن المشاركة الكاملة لحكومة غينيا - بيساو في السعي الحثيث إلى مكافحة آفة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة المرتبطة به. وتوقيع وزارات العدل والداخلية والمالية مذكرة تفاهم تقضي بإنشاء وحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية في غينيا - بيساو خطوة إيجابية أخرى في الاتجاه الصحيح. ونتطلع الآن إلى تعيين أعضاء هذه الوحدة ومناقشة السبل التي يمكن للجنة بناء السلام أن تدعم جهودها من خلالها.

إن الجهود الدولية الرامية للمساعدة على توطيد السلام في غينيا - بيساو ينبغي ألا تستند إلى التعاون المرتبط بالأمن وحده. ولتوطيد السلام، لا بد من تعزيز أسس التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونحتاج إلى دعم بناء القدرات وإلى مساعدة البلد على إنعاش اقتصاده. وفي نهاية المطاف، فإن الاقتصاد النشط وإيجاد فرص العمل هو ما يولد الدخل الضروري لتقديم الخدمات الأساسية للشعب ويسمح للدولة بأداء عملها على نحو مستدام.

ويجب علينا أن نغتني فرصة هذا الزخم الإيجابي. والمشاركة والتعاون مع غينيا - بيساو ضروريان الآن، أكثر من أي وقت مضى، من أجل مساعدة البلد في إرساء دعائم الحوكمة الديمقراطية ومواجهة التحديات الأساسية بفعالية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكتشف دعمه لغينيا - بيساو للمساعدة في تعزيز الاستقرار السياسي الوطني، والنهوض بالمصالحة، ومكافحة الإفلات من العقاب والجريمة المنظمة، ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ولا بد لنا من المثابرة في جهودنا الجماعية لدعم غينيا - بيساو. وهذا يقتضي أن تواصل السلطات الوطنية

ويشجعني التقدم الذي أحرزته غينيا - بيساو في التغلب على الآثار السلبية لأحداث ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠. ويرمز الإفراج عن نائب الأدميرال زامورا اندوتا وغيره من كبار الضباط لتلك الجهود. وأنه أيضاً في ذلك الصدد بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها قيادة البلد، لا سيما الرئيس مالام باكاي سانها ورئيس الوزراء كارلوس غوميز جونيور، لتؤكد التزامها المتجدد بمواصلة تعزيز الحوار والمفاوضات السياسية.

ويقوم شعب غينيا - بيساو وحكومتها بدورها من أجل التغلب على النكسات التي وقعت في الماضي القريب. وأعضاء التشكيلة يشجعون قيادة البلد على اتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون وإخضاع الجيش للمراقبة المدنية.

وإصلاح القطاع الأمني أساسي الأهمية. وقد رحب أعضاء تشكيلة لجنة بناء السلام المعنية بغينيا - بيساو بخارطة الطريق التي تدعمها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية لتنفيذ إصلاح القطاع الأمني في غينيا - بيساو، وتوقعوا مصادقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عليها في وقت قريب. وقد شجعوا حكومة غينيا - بيساو على الالتزام التام بتنفيذها.

ومكافحة الاتجار بالمخدرات مسألة باعثة على القلق البالغ لأعضاء اللجنة. فمكافحة المخدرات غير المشروعة تقتضي وجود مؤسسات الدولة القادرة على أداء عملها، وخصوصاً في مجالي العدالة والأمن، فضلاً عن الإرادة السياسية الحازمة. ونشدد على أهمية اتباع نهج إقليمي والدور الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذا الصدد.

ويجب علينا كحكومات منفردة وجماعياً أن نبذل المزيد من الجهد على نحو أفضل بغية دعم تنفيذ خطة العمل

بذل جهودها الحالية من أجل استعادة الثقة الدولية كاملة. وهذا يعني أيضاً وجوب أن ينظر الشركاء الدوليون إلى ما وراء انتكاسات الماضي القريب وأن يدعموا الاستقرار السياسي والاقتصادي الطويل الأمد في البلد. أستأنف الآن مهامى بصفتى رئيسة المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون فى قائمتى. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لاستئناف مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.